وزارة شؤون المرأة تنفذ تدريبًا حول
"آليات تعزيز دور النساء في السياسات العامة والاقتصاد المحلي"
27 نيسان/ و5+10+12+19 ايار/2026

في إطار جهود وزارة شؤون المرأة لتعزيز إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة، وتطوير قدرات المؤسسات الحكومية على إعداد وتنفيذ سياسات وخدمات أكثر عدالة وشمولًا واستجابة لاحتياجات النساء والرجال، بما ينسجم مع الأولويات الوطنية في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص. اختتمت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع مؤسسةREFORM ، برنامجًا تدريبيًا متخصصًا بعنوان "آليات تعزيز دور النساء في السياسات العامة والاقتصاد المحلي"، والذي نُفذ على مدار خمسة أيام بواقع 25 ساعه ضمن مشروع "تعزيز إدماج النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للنساء في السياسات والخدمات العامة"، وبتمويل من وكالة التعاون الإيطالية.(AICS)

وركز التدريب على بناء قدرات المشاركين والمشاركات في توظيف منهجية التحول المجتمعي لتحليل السياسات العامة من منظور النوع الاجتماعي، بما يسهم في رصد الفجوات بين السياسات والتطبيق، وتحليل العوامل الثقافية والمؤسسية التي تؤثر في وصول النساء إلى فرص العمل والمشاركة في الحياة العامة، إلى جانب تنمية مهارات التغيير المؤسسي وتعزيز الممارسات الداعمة لإدماج النوع الاجتماعي داخل المؤسسات الحكومية.

كما هدف البرنامج إلى دعم تبني سياسات عامة أكثر استجابة لحقوق واحتياجات النساء، وتعزيز قدرة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تحليل السياسات والخدمات العامة وتطويرها بما يضمن مراعاة احتياجات النساء والرجال على حد سواء، ويسهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز أثرها التنموي.

واستهدف البرنامج 26 مشاركًا ومشاركة من عدد من الوزارات الفلسطينية، شملت وزارة الحكم المحلي، ووزارة الثقافة، ووزارة العدل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة السياحة والآثار، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة العمل، إضافة إلى وزارة شؤون المرأة، بما يعزز التنسيق والتكامل بين المؤسسات الحكومية في إدماج منظور النوع الاجتماعي ضمن السياسات والخطط والبرامج الوطنية.

ويجسد هذا البرنامج الدور التنسيقي والإشرافي الذي تضطلع به وزارة شؤون المرأة في قيادة جهود إدماج قضايا المساواة بين الجنسين في عمل الوزارات والمؤسسات العامة، من خلال الاستثمار في بناء القدرات، وتطوير الأدوات والمنهجيات، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية، بما يرسخ نهجًا مؤسسيًا مستدامًا لإدماج النوع الاجتماعي في مختلف مراحل التخطيط وصنع القرار.

ويأتي البرنامج ضمن مشروع "تعزيز إدماج النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للنساء في السياسات والخدمات العامة"، الذي يهدف إلى الانتقال من التدخلات القطاعية المحدودة إلى نهج مؤسسي شامل يضمن دمج حقوق النساء وتمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا وإبداعيًا في مختلف السياسات العامة، بما يعزز مشاركتهن في سوق العمل والحياة العامة، ويسهم في بناء مؤسسات أكثر شمولًا وكفاءة واستجابة لمبادئ العدالة والمساواة.

القاعة رقم 1
NO SMOKING